

جمهورية مصر العربية  
وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي  
الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شركة  
التعمير  
1985

دليل عمل:  
تقسيم الأراضي

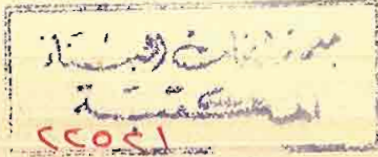
HBRC

المركز القومي للبحوث والدراسات  
Housing & Building Research Center  
Since 1954

D.  
29 A 33

D.  
2 B 10

سنة ١٩٨٥



6 SEP 1990

## تَقْدِيرٌ

تتوجه وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الاراضى بالشكر والتقدير لكل من ساهم مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى انجاز هذا الدليل ليكون خير عون للعاملين فى مجالات التخطيط العمرانى وتخص بالذكر مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية والسادة رئيس وأعضاء اللجنة القياسية المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٣ والتي قامت بدراسة ومناقشة هذا الدليل قبل اعداده فى صورته النهائية

كما تتوجه الوزارة بالشكر والتقدير للجهات المعنية بالدولة وعلى الاخص الجهاز المركزى للتنظيم والادارة واجهزة الحكم المحلى .

والوزارة تأمل أن يستمر التعاون بين الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وبين جميع الجهات المعنية بشئون التخطيط العمرانى لتزويدها بنتائج استخدام هذا الدليل فى الأعمال التخطيطية حتى يحقق الهدف من اعداده .

Since 1954

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

HBRC

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء

Housing & Building National Research Center

Since 1954

تعتبر دلائل الاعمال وسيلة فعالة لمساعدة اجهزة التخطيط العمرانى بمستوياتها المختلفة على القيام بمهامها ، كما تساعد دلائل الاعمال على توحيد المفاهيم بالنسبة للعاملين فى مجال التخطيط العمرانى علاوة على كونها اداة للاسترشاد عند مراجعة المشروعات .

وحيث ان العاملين فى مجال التخطيط العمرانى بالمخليات على اتساع الجمهورية يمثلون القاعدة الفنية العريضة المرتبطة بالجانب التنفيذى ، والتي تشمل العديد من التخصصات الهندسية والفنية والادارية والقانونية . . . الخ بمستوياتها المختلفة ، فانه يلزم عند اعداد دليل العمل ان يكون مفصلا ووافيا بقدر كبير ويرد على كافة التساؤلات التى قد تهن عند الكثيرين ، علاوة على انه يلزم ان يشرح ضمنا الاسلوب الذى اتخذ عند الاعداد بما يمكن من الاسترشاد فى حالة التعرض الى بعض الحالات الخاصة .

وقد وضعت دلائل الاعمال على ضوء قانون التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية ، وذلك مع عدم افعال القوانين الاخرى المعمول بها والتي تخص قطاعات اخرى من الدولة . وبالتالى فيلزم على الممارس والمستعمل للدلائل ان يكون ملما اولا باول هذه القوانين والتعديلات التى تطرا عليها . ويجب النظر الى ان اعداد وتجهيز دلائل الاعمال يجب ان ينظر اليه على انه عملية مستمرة مرتبطة بالممارسة العملية . فمن المسلم به انه قد تظهر من واقع التطبيق والممارسة العملية بعض الجوانب التى قد تستدعى الاضافة او التعديل فى الدليل وذلك لمقابلة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفنية والقانونية والادارية . . . الخ وللاستفادة من التجربة والممارسة .

وهذا الدليل الذى يسعدنا ان نقدمه بيقم تحت  
عنوان " تقسيم الاراضى " وبالتالى فهو يبحث ويشرح الجوانب التنظيمية  
والادارية والفنية وغيرها المرتبطة بمسألة  
تقسيم الاراضى فقط . ويكمل هذا الدليل  
ويتكامل معه مجموعة اخرى من الدلائل  
فى موضوعات تخصصية تفصيلية تكمل بعضها  
الباقي ، وبالتالى فعند الرغبة فى الاستزادة  
من المعرفة من بعض المسائل الجانبية التى  
عرض لها هذا الدليل ، فإنه يلزم الرجوع  
الى الدليل المعنى تفصيليا بهذه المسألة .  
واخيرا نسال الله تعالى أن يقوم  
هذا الدليل بأداء الغرض المرجو منه .

HBRC

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء  
Housing & Building National Research Center

Since 1954

١	مقدمة الدليل	١
	اجراءات وخطوات اعتماد مشروع التقسيم .	٢
٥	١-٢ تقديم طلب التقسيم واعداد المشروع الابتدائي .	
٦	٢-٢ فحص المشروع ابتداءً .	
٦	٣-٢ تقديم المشروع ابتداءً .	
٧	٤-٢ الفحص والموافقة النهائية لمشروع التقسيم في حالة وجود مخطط عام او ارشادي .	
٨	٥-٢ الفحص والموافقة النهائية لمشروع التقسيم في حالة عدم وجود مخطط عام او ارشادي .	
٨	٦-٢ قيد طلبات الموافقة على مشروعات التقسيم وتسجيل المشروعات النهائية .	
٨	٧-٢ الاعلان عن مشروع التقسيم النهائي .	
٩	٨-٢ تحديد مشروع التقسيم على الطبيعة .	
٩	٩-٢ احكام اجرائية عامة .	
١٣	١٠-٢ الاعفاء من احكام القانون واللائحة .	
١٤	٣ - الاعمال التنظيمية لاعداد مشروع التقسيم .	
١٥	تقديم	
١٦	١-٣ مشتملات المشروع الاستدائي .	
١٦	٢-٣ مشتملات المشروع النهائي .	
١٧	٣-٣ شبكة المرافق العامة لمشروع التقسيم .	
١٨	٤-٣ انشاء الشوارع والميادين والمساحات العامة المفتوحة .	
١٨	٥-٣ الشروط البنائية للمشروع التقسيمي .	
١٩	٦-٣ قائمة الشروط الخاصة بالتقسيم .	
٢٠	٧-٣ التقسيم بالمناطق ذات التقسيم الخاص .	
٢١	٨-٣ التقسيم للمناطق الصناعية .	



- ٦٤ ٢-٦ تخطيط وتقسيم المناطق الصناعية طبقا  
للائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني .
- ٦٨ ٣-٦ الاعتبارات الفنية اللازم مراعاتها عند  
تخطيط وتقسيم المناطق الصناعية .
- ٧ - تخطيط وتقسيم مناطق وسط المدينة والمناطق  
ذات التخطيط الخاص .
- ٨٧ تخطيط مدينة م .
- ٨٨ ١-٧ تخطيط وتقسيم مناطق وسط المدينة طبقا  
لقانون التخطيط العمراني .
- ٨٩ ٢-٧ تخطيط وتقسيم مناطق وسط المدينة طبقا  
للائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني .
- ٩٠ ٣-٧ تخطيط وتقسيم المناطق ذات التخطيط  
الخاص طبقا للائحة التنفيذية لقانون  
التخطيط العمراني .
- ٩١ ٤-٧ امثلة لتخطيط وتقسيم مناطق وسط  
المدينة والمناطق ذات التخطيط الخاص  
اعتبارات عامة .
- ٨ - تخطيط مدينة م .
- ٩٥ ١-٨ محتوى الدراسة الاستطلاعية للموقع .
- ٩٨ ٢-٨ شبكة الطرق بالمناطق السكنية .
- ١٠٥ ٣-٨ اعتبارات عامة في تقسيم الاراضي .
- ١٠٧ ٤ ٨ مواقع الخدمات .
- ١١٢ ٥-٨ الخدمات الدينية .
- ١١٥ ٦-٨ الخدمات التجارية .
- ١١٩ ٧-٨ الخدمات التعليمية .
- ١٢٣ ٨-٨ الخدمات الرياضية .
- ٩ - تطبيقات لاعداد مشروعات تقسيم الاراضي .
- ١٢٤ تخطيط مدينة م .



- ١٢٨ ١-٩ مقال لتقسيم ارض في اطار مجاروة سكنية متكاملة في حالة وجود مخطط عام او مخطط ارشادي تبعا لقانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية .
- ١٣٦ ٢-٩ مثال تخطيط مواقع غير منتظمة وغير مستوية .

## ملحة - تعاريف - قوانين

- ٣٢ - تعاريف اعمال التخطيط العمراني
- القوانين ذات العلاقة بالتخطيط العمراني وتقسيم الاراضي .
- ١٣ ١ - قانون رقم ١١٦ لسنة ٨٣ - تعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦
- ١١٣ ٢ - قانون رقم ١١٧ لسنة ٨٣ باصدار قانون حماية الاشار .
- ١٥٣ ٣ - قانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي .
- ٣٤٣ ٤ - قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

صدر قانون التخطيط العمرانى بموسم جمهورى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣، ثم صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بقرار من وزير التعمير رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ . وقد شمل الفصل الثالث من اللائحة التنفيذية بياناً تفصيلياً تحت عنوان تقسيم الاراضى . وحيث ان موضوع تقسيم الاراضى يحتل اهمية كبيرة فى اعمال الاجهزة المحلية المعنية بالتخطيط العمرانى ، فقد ظهرت الحاجة الى اعداد هذا الدليل تحت عنوان " تقسيم الاراضى " .

وقد تم اعداد هذا الدليل فى ظل ارتباط وثيق بمواد اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى ومتطباقاً لاحكام اللائحة فى كافة مجالاتها الاجرائية والتنظيمية والفنية، وبالتالي فيعتبر هذا الدليل قراءة فنية مصورة للفصل الخاص بتقسيم الاراضى باللائحة التنفيذية، ولهدف اعداد هذا الدليل، ولتحقيق المنفعة المرجوة فقد تم تصنيف مواد اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بمسألة تقسيم الاراضى الى اقسام اساسية ، احتلت من الفصل الثانى الى الفصل الثامن . حيث يتم الاشارة اولا باول القوانين مادة اللائحة التنفيذية او مادة القانون المعنية بالموضوع محل المناقشة والعرض وفى هذا المجال لزم التنويه الى انه عند الاشارة الى مواد اللائحة التنفيذية فقد وضع رقم المادة فقط، اما عند الاشارة الى مادة من القوانين فقد اشير اليها برقم المادة مضافاً اليه حرف ( ق ) رمزاً لقانون التخطيط العمرانى .

وينقسم هذا الدليل الى تسع فصول، الفصل الاول تحت عنوان المقدمة والتي تشرح عالىة لمحتوى الدليل

اما الفصل الثاني فيعرض الى التعريف باجراءات  
وخطوات اعتماد مشروع التقسيم بدءا بمراحل  
تقديم الطلب والمشروع الابتدائي مرورا بمرحلة  
المشروع النهائي وفحصه واعتماده وانتهاء  
بالنواحي التنفيذية لمخطط التقسيم المعتمد.  
ويتعرض الفصل الثالث الى الاعمال التنظيمية  
لمشروعات تقسيم الاراضى ، حيث يوضح مشتملات  
المشروع سواء الابتدائي او النهائي ، واعمال  
المرافق والطرق وقائمة الشروط الخاصة  
بالتقسيم وغير ذلك من الاعمال ذات الطبيعة  
التنظيمية .

ويشرح الفصل الرابع تفصيلا اعمال اعداد شبكات  
المرافق العامة لمشروع التقسيم ، طبقا لما  
ورد فى اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط  
العمرانى . حيث يشرح الاعتبارات الواجب  
مراعاتها عند التصميم والتنفيذ لاعمال  
المرافق وتوضح الالتزامات للطرف المعنية  
بمشروع التقسيم .

اما الفصل الخامس فيشرح تفصيلا الجوانب  
الفنية لاعمال تقسيم الاراضى وشبكات الطرق  
حيث تم وضع نص مادة اللائحة التنفيذية  
ذات العلاقة وشرحها بالرسم كلما امكن ذلك  
وبالتالى فيعتبر هذا الفصل قراءة فنية  
هندسية لمراد اللائحة التنفيذية ، وحيث  
استدعى الامر احيانا شرح مسائل فنية علمية  
عامة ذات علاقة وثيقة بمادة اللائحة التى يتم  
استعراضها ، فقد وضعت هذه المسائل الفنية  
المكاملة مع الاشارة الى انها ليست لها منطسوق  
حرفى فى مادة اللائحة التنفيذية .

ويتعرض الفصل السادس الى تخطيط وتقسيم الاراضى  
بالمناطق الصناعية ، حيث يعرض الى مواد القانون  
ومواد اللائحة التنفيذية ذات العلاقة المباشرة .  
ثم يتعرض لبعض المسائل الفنية فى اختيار  
الموقع وفى تحديد محاور الوصول واعداد مخطط  
التقسيم الى غير ذلك من المسائل .

ويرتبط الفصل السابع بمسألة تقسيم الاراضى  
بمنطقة وسط المدينة والمناطق ذات الطابع  
الخاص، حيث يستعرض مواد القانون ومواد  
اللائحة التنفيذية ذات العلاقة المباشرة، ثم  
يعطى امثلة لبعض النماذج من المشاركين  
ذات الطابع الخاص والجوانب الفنية المرتبطة  
بها .

اما الفصل الثامن والذي يقع تحت عنوان  
اعتبارات عامة فيتعرض تفصيلا الى مسائل  
هندسية وتخطيطية وفنية عامة لا ترتبط اساسا  
بنص حرقى لمادة من مواد القانون او اللائحة  
التنفيذية، ولكن ترتبط باصول اعداد العمل  
التخطيطى فنيا واكاديميا ومهنيا، ويرتبط  
بها الى حد كبير نجاح المشروع التخطيطى .

ولتحقيق النفع المرجو من هذا الدليل ، فقد  
افرد الفصل التاسع لشرح امثلة عامة لتطبيقات  
فى مجال تقسيم الاراضى ، بحيث تشرح هذه  
التطبيقات نماذج من بعض الحالات الخاصة  
التي قد يقابلها المخطط العمرانى عند اعداد  
مخطط تقسيم الاراضى ، ومن الطبيعى ان مسألة  
التطبيقات تتسع لوضع عدد كبير من الامثلة  
التطبيقية كلما استدعت الضرورة ذلك .

وحيث ان اعمال التخطيط العمرانى وتقسيم الاراضى  
ذات علاقة وثيقة بقوانين اخرى صدرت منظمة  
لاعمال تسمى بصورة او باخرى جانب التخطيط  
العمرانى وتوتر فيه بدرجة كبيرة، فقد وضع  
فى اخر هذا الدليل فى الفصل الحادى عشر  
تحت عنوان القوانين ذات العلاقة بالتخطيط  
العمرانى وتقسيم الاراضى ، استعراض موجز لبعض  
هذه القوانين ولائحتها التنفيذية مع النص  
الكامل للمواد ذات العلاقة المباشرة المأخوذة  
من هذه القوانين .

ومن الجدير بالذكر انه لسهولة تتبع مواد القوانين  
أو اللوائح التنفيذية التى اقتبست من المواد ذات  
العلاقة، ولغرض تجميع دليل العمل ، فقد وضعت عناوين  
للمواد، ومن المفهوم ان هذه العناوين ليست جز ١٤ من  
نص القوانين أو اللوائح التنفيذية .